

## القواعد الفقهية الحاكمة للعقود من حيث الصحة والفساد والبطلان

## وتطبيقاتها الاقتصادية المعاصرة

## ‘Jurisprudential rules governing contracts in terms of validity corruption and invalidity and its contemporary economic applications

عيسى حسين حمد الهبارنة<sup>1</sup>

Issa Hussein Hamad Al-Habarneh

جامعة العلوم الاسلامية الماليزية، ماليزيا (issahussen137@gmail.com)

تاريخ النشر: 2023/10/30

تاريخ القبول: 2023 /09/22

تاريخ الاستلام: 2023 /08/01

## ملخص:

أصبح إعطاء الحكم الشرعي للمعاملات المالية المعاصرة من أولويات الباحثين الشرعيين لاسيما مع التطور الكبير الذي نشاهده لهذه المعاملات من تنوع صورها وحاجة الناس إليها لانحدار وضعهم الاقتصادي، وتتضح المشكلة بعرض السؤال التالي: ما القواعد الفقهية الحاكمة للعقود من حيث الصحة والفساد والبطلان، وما التطبيقات الاقتصادية المعاصرة لهذه القواعد الفقهية الحاكمة للعقود؟ لذلك يهدف هذا البحث إلى دراسة الأحكام الفقهية الواردة على العقد وبيان القواعد الفقهية الحاكمة للعقود من حيث الصحة والفساد والبطلان، ومن ثم معرفة التطبيقات الاقتصادية المعاصرة للقواعد الفقهية الحاكمة للعقود من حيث الصحة والفساد والبطلان. واتبعت المنهج الوصفي في إعداد هذا البحث من خلال أداتي الاستنباط والاستقراء، حيث قمت بذكر القاعدة وذكر مصدرها ثم شرحها، ثم ذكرت في المبحث الثاني التطبيقات المالية المعاصرة لها إن وجدت، وكانت أبرز النتائج أنه يوجد لكل قاعدة من هذه القواعد التي تم ذكرها تطبيق معاصر يحكم بها إلا بعض القواعد. كلمات مفتاحية: القواعد الفقهية، العقود، الصحة والفساد والبطلان.

**Abstract:**

*Giving the legal ruling on contemporary financial transactions has become a priority for legal researchers, especially with the great development that we see for these transactions from the diversity of their forms and the people's need for them due to the decline of their economic situation. For these jurisprudential rules governing contracts? Therefore, this research aims to study the jurisprudential rulings on the contract and to clarify the jurisprudential rules governing contracts in terms of validity, corruption and invalidity, and then knowing the contemporary economic applications of the jurisprudential rules governing contracts in terms of validity, corruption and invalidity.*

*And I followed the descriptive approach in preparing this research through the characteristics of deduction and induction, where I mentioned the rule and mentioned its source and then explained it, then I mentioned in the second topic the contemporary financial applications for it, if any, and the most prominent results were that there is for each of these rules that were mentioned a contemporary application that governs It only has some rules.*

**Keywords:** jurisprudential rules, contracts, validity, corruption, invalidity.

<sup>1</sup> الباحث المرسل.

## 1. المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد الصادق الوعد الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين ومن اتبعهم إلى يوم الدين، وبعد:

تعتبر القواعد الفقهية من المواضيع المهمة في الفقه الإسلامي لما لهذه القواعد من " مهمة عظيمة النفع ويقدر الإحاطة بما يعظم قدر الفقيه، ويشرف ويظهر رونق الفقه ويعرف وتتضح مناهج الفتاوى وتكشف "1، " وهو فن عظيم، تجمع فيه الأحكام الفرعية العديدة، والمسائل الجزئية المنتثرة في عبارات وجيزة، وجمل مصقولة، وتراكيب عامة وشاملة، تضبط علم الفقه، وتنسق أحكامه وعلله، وتقربه للأذهان، وتجعله سهل الحفظ والضبط، وتبعده عن النسيان، وتساعد في تكوين الملكة الفقهية".<sup>2</sup>

ومع تطور الزمان ونشوء ما يعرف بالبنوك أو المصارف المالية ونشوء معاملات مالية لم تكن معروفة من قبل، أخذت المعاملات المالية في الإسلام تستقل في البحث والدراسة أكثر فأكثر، فذهب اهتمام الفقهاء المعاصرين إلى دراسة المعاملات المالية المعاصرة ودراسة مآلاتها وتخريجها على تلك القديمة لمعرفة حكمها، واهتموا بوضع القواعد الفقهية الحاكمة لهذه المعاملات.

### • مشكلة البحث:

تتضح مشكلة البحث بعرض الأسئلة التالية :

- ما الأحكام الفقهية الواردة على العقد ؟
- ما القواعد الفقهية الحاكمة للعقود من حيث " الصحة والفساد والبطلان "؟
- ما التطبيقات الاقتصادية المعاصرة لهذه القواعد الفقهية الحاكمة للعقود ؟

### • أهداف البحث:

يسعى هذا البحث لتحقيق عدة أهداف ويمكن أن نوجزها بما يلي :

- معرفة الأحكام الفقهية الواردة على العقد .
- معرفة القواعد الفقهية الحاكمة للعقود من حيث " الصحة والفساد والبطلان " .
- معرفة التطبيقات الاقتصادية المعاصرة للقواعد الفقهية الحاكمة للعقود من حيث " الصحة والفساد والبطلان " .

<sup>1</sup> القرافي ، الفروق ، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: (د.ط.)،(د.ت)،ج1، ص3.

<sup>2</sup> محمد مصطفى الزحيلي ، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، الناشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى 2006م، ج1، ص11.

● أهمية البحث:

للبحث أهمية من جانبين نظري وعملي، أما الجانب النظري فيوضح الحكم الشرعي لجزء من المعاملات المالية المعاصرة ألا وهي العقود من حيث " الصحة والفساد والبطلان " عن طريق القواعد الفقهية التي تحكم على العقود بالصحة أو الفساد أو البطلان، وأما الجانب العملي بعرض صور واقعية للمعاملات المالية المعاصرة المتعلقة بالعقد .

● الدراسات السابقة:

لم يخل هذا الموضوع من دراسات سابقة له ضمنا وهي كثيرة، ولكن موضوع البحث إستقلالا لم يجد الباحث دراسات سابقة تتكلم عن عنوان البحث أو عن القواعد التي تحكم على العقد من حيث الصحة والفساد والبطلان، بل وجد دراسات قريبة منها:

■ د . ضويحي بن عبدالله بن محمد الضويحي، القواعد الفقهية الحاكمة للعقود ومدى تناولها للعقود الإلكترونية من حيث الانعقاد والإثبات. <sup>1</sup>

- ملخص البحث:

حاول الباحث أن يجمع أهم القواعد الفقهية الحاكمة للعقود من أجل تنزيل حكم العقود الإلكترونية عليها، من حيث الانعقاد والثبوت، ولتحقيق هذه الغاية تناول خمسا من القواعد الفقهية التي ظهر له أنها تخدم هدف البحث الأساسي، ثم تناول التكيف الفقهي للعقود الإلكترونية .

■ د. إسماعيل خالدي، الضوابط والقواعد الشرعية للمعاملات المالية الإسلامية، نشر سنة 2011 <sup>2</sup> .

- ملخص البحث:

ذكر الباحث أهم الضوابط والقواعد الفقهية التي لها علاقة بالمعاملات المالية من وجهة نظره، وذكر أهم المسائل المعاصرة كتطبيق على تلك الضوابط والقواعد .

■ عبدالله عبيد عامر النفاعي، القواعد والضوابط الفقهية عند ابن القيم الحاكمة للمعاملات المالية، نشر سنة 2007. <sup>3</sup>

- ملخص الرسالة:

ذكر الباحث القواعد والضوابط الفقهية عند الإمام ابن القيم الجوزية في المعاملات المالية، استخرجها من كتبه وشرحها ودلل عليها وأبرز أهميتها .

■ عبد السلام الحصين، القواعد والضوابط الفقهية للمعاملات المالية عند ابن تيمية، نشر سنة 2002<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> بحث محكم في مؤتمر الاعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، تم استعراض المصدر في تاريخ 2023/7/18، منشور على الرابط <http://www.imtithal.com/uploaded/media/research/6661> .

<sup>2</sup> بحث محكم، تم استعراض المصدر في تاريخ 2023/7/18، منشور على الرابط <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/03>.

<sup>3</sup> رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه ، جامعة ام القرى، تم استعراض المصدر في تاريخ 2023/7/18، منشورة على الرابط <http://libback.uqu.edu.sa/hipres/futxt/8753>.

- ملخص الرسالة:

ذكر الباحث القواعد والضوابط الفقهية التي كانت تضبط اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية في المعاملات المالية.

■ فواز محمد علي فارح القحطاني، القواعد والضوابط الفقهية المؤثرة في المعاملات المالية المصرفية الإسلامية<sup>2</sup>.

- ملخص الرسالة :

ذكر الباحث القواعد والضوابط الفقهية التي لها تأثير على المعاملات المالية المصرفية الإسلامية، وذكر تطبيقات من المعاملات المالية المعاصرة لهذه القواعد والضوابط .

■ د.عمر-عبدالله-كامل، القواعد الفقهية الكبرى وأثرها في المعاملات المالية<sup>3</sup> .

- ملخص الرسالة :

لم يذكر الباحث كل القواعد الفقهية المؤثرة في المعاملات المالية المصرفية، بل اقتصر بحثه على القواعد الكبرى التي لها أثر في المعاملات المالية، وذكر تطبيقات معاصرة على القواعد التي ذكرها .

■ د. علي أحمد الندوي، موسوعة القواعد والضوابط الفقهية الحاكمة للمعاملات المالية في الفقه الإسلامي، نشر سنة 1994<sup>4</sup> .

- ملخص الكتاب :

ذكر الباحث في موسوعته كل القواعد والضوابط الفقهية التي تحكم المعاملات المالية الإسلامية، واعتمد في جمع هذه القواعد على المؤلفات السابقة في القواعد الفقهية وعلى بعض كتب أصول الفقه أحياناً وعلى كتب الفقه على مختلف المذاهب، لكنه لم يذكر كثيراً تطبيقات معاصرة على القواعد التي ذكرها.

■ حسين حسين شحاتة، القواعد الفقهية والضوابط الشرعية للمعاملات المالية المعاصرة<sup>5</sup>.

- ملخص البحث :

لقد تناول الباحث في بحثه الإطار العام للقواعد الفقهية ذات الصلة بالمعاملات المالية، واستنبط منها أهم الضوابط الشرعية التي يمكن اعتبارها الدستور الإسلامي للمعاملات المالية المعاصرة، وكما يقول الباحث في ملخص

<sup>1</sup> رسالة لنيل درجة الماجستير في أصول الفقه ، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، تم استعراض المصدر في تاريخ 2023/7/18، منشورة على الرابط <https://www.tahmil-kutubpdf.net/islamic/book>.

<sup>2</sup> رسالة لنيل درجة الماجستير العالمية، تم استعراض المصدر في تاريخ 2023/7/18 ، منشورة على الرابط <https://up.top4top.net/downloadf-442kca2m1-pdf.html>.

<sup>3</sup> رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه ، جامعة الازهر الشريف ، تم استعراض المصدر في تاريخ 2023/7/18، منشورة على الرابط <http://iefpedia.com/arab/w-content/uploads>.

<sup>4</sup> كتاب، توزيع دار عالم المعرفة ، طبعة 1999م/ 1419هـ ، تم استعراض المصدر في تاريخ 2023/7/18، منشور على الرابط <https://www.feqhbook.com/?book> ..

<sup>5</sup> بحث محكم، تم استعراض المصدر في تاريخ 2023/7/18، منشور على الرابط [www.darelmashora.com/download.ashx?docid](http://www.darelmashora.com/download.ashx?docid).

بحته "والغاية الكبرى من ذلك هو بيان المعاملات الحلال للالتزام بها، والمنهي عنها شرعا لتجنبها، ومواطن الشبهات فنبعد عنها، وعندما تتحقق هذه الغاية في معاملات الناس يكون قد تحقق رضا الله سبحانه وتعالى، وزيادة البركة في المال والأرباح والمكاسب، واستقرار المعاملات و تقوية الروابط الإنسانية بين الناس وتطبيق شرع الله".

• ما يميز هذه الدراسة:

تتميز هذه الدراسة عن مثيلاتها أنّها:

- 1- متخصصة بالقواعد الفقهية التي تحكم على العقود من حيث الصحة والفساد والبطلان فقط، ولا تذكر باقي القواعد الفقهية الحاكمة للمعاملات المالية .
- 2- تذكر تطبيقات مالية معاصرة على هذه القواعد .

• منهج البحث:

اتبعت المنهج الوصفي في إعداد هذا البحث من خلال خاصيتي الاستنباط والاستقراء، حيث قمت بذكر القاعدة وذكر مصدرها ثم شرحها، ثم ذكرت في المبحث الثاني التطبيقات المالية المعاصرة لها إن وجدت.

• خطة البحث:

قسمت البحث إلى ثلاثة مباحث، لاستيعاب البحث بشكل جيد هم :

- المبحث الأول : الأحكام الوضعية الواردة على العقد .
- المبحث الثاني : القواعد الفقهية التي تحكم على العقود بالصحة والفساد والبطلان، حيث اشتمل هذا المبحث على ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: القواعد الفقهية الحاكمة للعقد الصحيح:

- المطلب الثاني: القواعد الفقهية الحاكمة للعقد الفاسد:

- المطلب الثالث: القواعد الفقهية الحاكمة للعقد الباطل:

- المبحث الثالث: الصور الاقتصادية المعاصرة المتعلقة بالقواعد الفقهية للعقد الصحيح والفساد والباطل .

## 2. المبحث الأول: الأحكام الوضعية الواردة على العقد

يعرف الحكم الوضعي بأنه تعلق شيء بشيء لكونه شرطاً له أو سبباً أو مانعاً<sup>1</sup>، أو خطاب الله يجعل أمر ما علامة على أمر آخر<sup>2</sup>، وزاد بعض أهل الأصول على السبب والمانع والشرط كونه صحيحاً أو باطلاً، عزيمته أو رخصة، أداء، أو قضاء، أو إعادة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> الفتازاني ، سعد الدين ، شرح التلويح على التوضيح ، الناشر: مكتبة صبيح بمصر، ج 1، ص23.

<sup>2</sup> الاشقر ، محمد سليمان ، الواضح في أصول الفقه ، النفائس للنشر والتوزيع ، الطبعة السابعة ، ص48.

والعقود في الشريعة الإسلامية ترد عليها ثلاثة أحكام وضعية تحدد هل هي صالحة للمضي بها أم لا وهي " الصحيح والفساد والباطل"<sup>2</sup>، وستنطرق إلى تعريفها بعد تعريف العقد.

## 2.1 العقد:

العقد لغة: العهد، والجميع: العقود، قال الله تعالى " أوفوا بالعقود"<sup>3</sup>. وفي الاصطلاح هو عبارة عن ارتباط الإيجاب بالقبول<sup>4</sup>، ربط أجزاء التصرف بالإيجاب والقبول شرعاً<sup>5</sup>.

## 2.2 العقد الصحيح

هو العقد المشروع أصلاً ووصفاً<sup>6</sup>، بحيث يكون مستجعماً لأركانه وأوصافه، فيترتب عليه أثره المقصود منه<sup>7</sup>.

## 2.3 العقد الفاسد

هو العقد المشروع أصلاً لا وصفاً يعني أنه يكون صحيحاً باعتبار ذاته فاسداً باعتبار بعض أوصافه الخارجة<sup>8</sup>، ولا يقول بالفساد في العقود إلا السادة الأحناف، فهم يفرقون بين الباطل والفساد من موقع الخلل في العقد، فإذا كان الخلل في أركان العقد " العاقدان، الصيغة، محل العقد " فإن الحكم يكون ببطلان العقد، أما إذا " كان الخلل فيه راجعاً إلى أوصاف العقد لا إلى أركانه، فأركانه سليمة، ولكن الخلل طراً على بعض أوصافه كما في مجهولية ثمن المبيع"<sup>9</sup>، فإن الحكم يكون بفساد العقد، والفرق بين الفاسد والباطل هو أن العقد الباطل لا يترتب على انعقاده أثر أما العقد الفاسد فيترتب على تنفيذه أثر ولا يترتب الأثر فقط على انعقاده.

<sup>1</sup> انظر الزاهدي ، حافظ ثناء الله ، تلخيص الأصول ، الناشر: مركز المخطوطات والاثار والوثائق - الكويت ، الطبعة الأولى 1414 هـ - 1994 م ، ص 28.

<sup>2</sup> لا يعتبر الفاسد من الاحكام الوضعية عند الجمهور لانهم يعتبرون ان اي خلل في العقد يؤدي الى بطلانه ، بخلاف السادة الاحناف فهم ينظرون الى موضع الخلل في العقد ثم يقررون هل باطل ام فاسد ، وسياتي التفصيل فيما بعد.

<sup>3</sup> الحميرى اليميني ، نشوان بن سعيد ، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ، المحقق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإيراني - د يوسف محمد عبد الله ، الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية) ، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 1999 م ، ج 7 ، ص4641.

<sup>4</sup> مجلة الأحكام العدلية، المؤلف: لجنة مكونة من عدة علماء وفقهاء في الخلافة العثمانية، المحقق: نجيب هوايني، الناشر: نور محمد، كارخانه تجارت كتب، آرام باغ، كراتشي ، مادة 103 ، ص29.

<sup>5</sup> الجرجاني علي، كتاب التعريفات، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، الطبعة: الأولى 1403 هـ - 1983 م ، ص153.

<sup>6</sup> مجلة الأحكام العدلية، المؤلف: لجنة مكونة من عدة علماء وفقهاء في الخلافة العثمانية ، مادة 108 ، ص30.

<sup>7</sup> الموسوعة الفقهية الكويتية، صادر عن: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت ، عدد الأجزاء: 45 جزءاً، الطبعة: (من 1404 - 1427 هـ) ، الأجزاء 1 - 23: الطبعة الثانية، دارالسلاسل - الكويت ، الأجزاء 24 - 38: الطبعة الأولى، مطابع دار الصفاة - مصر الأجزاء 39 - 45: الطبعة الثانية، طبع الوزارة ، ج 30 ، ص235.

<sup>8</sup> مجلة الأحكام العدلية، المؤلف: لجنة مكونة من عدة علماء وفقهاء في الخلافة العثمانية ، مادة 109 ، ص30.

<sup>9</sup> زيدان ، عبد الكريم ، الوجيز في أصول الفقه ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الخامسة ، بيروت ، ص67.

## 2.4 العقد الباطل

هو العقد الذي لا يصح أصلاً يعني أنه لا يكون مشروعاً أصلاً<sup>1</sup>، وعند الجمهور إذا أصاب العقد خلل في أركانه أو في أوصافه فهو باطل بخلاف الأحناف كما أسلفت.

### 3. المبحث الثاني: القواعد الفقهية التي تحكم على العقود بالصحة والفساد والبطلان

يعرف الفقهاء القاعدة الفقهية بأنها الأمر الكلي الذي ينطبق عليه جزئيات كثيرة يفهم أحكامها منها<sup>2</sup>، أو هي أمر كلي منطبق على جزئيات موضوعية<sup>3</sup>، أو هي حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته أو أكثرها لتعرف أحكامها منه<sup>4</sup>، والتعريف الأخير هو التعريف الأدق لأن هناك بعض المسائل شذت عن قاعدتها الفقهية، وهو ما يسميه الأحناف الاستحسان وهو استثناء جزء عن القاعدة.

### 3.1 المطلب الأول: القواعد الفقهية الحاكمة للعقد الصحيح

#### 1- الأصل في العقود الصحة، واللزوم<sup>5</sup>.

#### أدلة القاعدة :

- قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾<sup>6</sup>.
- قوله تعالى ﴿ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا ﴾<sup>7</sup>.
- قوله تعالى ﴿ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا ﴾<sup>8</sup>.
- قوله تعالى ﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ ﴾<sup>9</sup>.

#### وجه الاستدلال :

هذه الآيات تدل على أن الأصل في المعاملات الإباحة والصحة، والعقود من المعاملات المالية، ولا يكون الحظر أو البطلان على عقد ما أو معاملة معينة إلا بدليل يستثني المعاملة من القاعدة.

<sup>1</sup> مجلة الأحكام العدلية، المؤلف: لجنة مكونة من عدة علماء وفقهاء في الخلافة العثمانية، مادة 110، ص30.

<sup>2</sup> السبكي، تاج الدين، الأشباه والنظائر، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى 1411هـ-1991م، ج1، ص11.

<sup>3</sup> البهوتي، منصور بن يونس، كشاف القناع عن متن الإقناع، الناشر: دار الكتب العلمية، ج1، ص16.

<sup>4</sup> هذا التعريف من كتاب الوجيز في القواعد الفقهية للدكتور عبد الكريم زيدان، ونسب هذا التعريف إلى ابن النجيم في الأشباه والنظائر، إلا أنني لم أجده فيه..... زيدان، عبد الكريم، الوجيز في القواعد الفقهية، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ص9.

<sup>5</sup> هذه القاعدة مركبة ورد الجزء الأول منها في كتاب مجموع الفتاوى لابن تيمية، ج29، ص13، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: 1416هـ/1995م، ، وورد الجزء الثاني في كتاب الفروق للقراقي، ج3، ص269، الناشر: عالم الكتب، ووردة مجتمعة في كتاب المعيار العرب للنشرسي كما نقل هذا علي الندوي في كتابه موسوعة القواعد والضوابط الفقهية الحاكمة للمعاملات المالية في الفقه الاسلامي، ص226، ووردت ايضا مجتمعة في بحث محكم بعنوان ( القواعد الفقهية الحاكمة للعقود ) في مؤتمر الاعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون للدكتور ضويحي الضويحي، ص2340.

6 (المائدة : 1)

7 (البقرة : 177)

8 (الاسراء : 34)

9 (الانعام : 119)

أيضاً تحت الآيات أطراف العقد على الالتزام بما عاهد كل طرف الآخر، وجعلت الوفاء بالاتفاق من صفات المؤمنين.  
من المعقول:

المعاملات وخاصة المالية كالعقود وغيرها تتغير بتغير الزمان، وتظهر معاملات جديدة مع الزمن ومع تغير أوضاع البشر، فلو قلنا أن الأصل بكل معاملة البطلان، ضيقنا واسعاً وأصبنا الناس بالمشقة والعنت الشديد والشريعة جاءت لرفع هذه الأمور عن الناس.

وإذا قلنا بأن الأصل في العقود عدم الالتزام فتحنا باب الشرور إذ يترتب على هذا ضياع الحقوق، وقد جاءت الشريعة لحفظ الحقوق وليس لتضييعها، ولأن العقود أسباب لتحصيل المقاصد من الأعيان كان الأصل في العقود اللزوم<sup>1</sup>.

### شرح القاعدة :

هذه القاعدة تنص على أن كل عقد توفرت شروطه وانتفت موانعه فهو صحيح تترتب آثاره عليه، ونافذ وملزم لكلا الطرفين بحيث لا يستطيع أي واحد منهما رفعه<sup>2</sup>، وقد وردت هذه القاعدة بعبارات مختلفة منها :

- العقود الجارية بين المسلمين محمولة على الصحة ظاهراً إلى أن يتبين خلافه<sup>3</sup>.
- الأصل في العقود والشروط الصحة إلا ما أبطله الشارع أو نهي عنه<sup>4</sup>.

2- الأصل في العقود رضا المتعاقدين، وموجبها هو ما أوجبه على أنفسهما بالتعاقد<sup>5</sup>.

### أدلة القاعدة :

- قوله تعالى ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾<sup>6</sup>.
- قوله تعالى ﴿فَإِنْ طَبَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾<sup>7</sup>.
- قوله صلى الله عليه وسلم " إنما البيع عن تراض " <sup>8</sup>.

<sup>1</sup> القرافي ، الفروق ، ج3، ص269.

<sup>2</sup> د. الصويحي ، القواعد الفقهية الحاكمة للعقود ، ص2341.

<sup>3</sup> الزركشي ، المنتور ، الناشر: وزارة الأوقاف الكويتية ، الطبعة: الثانية، 1405هـ - 1985م ، ج2، ص412.

<sup>4</sup> ابن القيم ، اعلام الموقعين ، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت ، ج1، ص259.

<sup>5</sup> وردت بهذا اللفظ في كتاب القواعد النورانية لابن تيمية ، حققه وخرج أحاديثه: د أحمد بن محمد الخليل ، الناشر: دار ابن الجوزي ، بلد النشر: المملكة

العربية السعودية ، الطبعة: الأولى، 1422هـ ، ص 280 ، وايضا وردت في كتاب مجموع الفتاوى لابن تيمية ، ج29، ص155.

<sup>6</sup> (النساء : 29)

<sup>7</sup> (النساء : 4)

<sup>8</sup> ابن ماجة ، سنن ابن ماجة ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي ، قال المحقق: في الزوائد

إسناده صحيح ورجاله موثقون رواه ابن حبان في صحيحه ، وحكم عليه الأباي بالصحة، كتاب التجارات، باب بيع الخيار، ج2، ص737، رقم الحديث



## وجه الاستدلال:

لم يشترط الله تعالى - في الآية الأولى - في التجارة إلا التراضي، وذلك يقتضي أن التراضي هو المبيح للتجارة، وفي الآية الثانية علق جواز الأكل بطيب النفس تعليق الجزاء بشرطه، فدل على أنه سبب له، وهو حكم معلق على وصف مشتق مناسب، فدل على أن ذلك الوصف سبب لذلك الحكم<sup>1</sup>.  
والحديث الشريف ظاهر الدلالة في اشتراط التراضي في البيع، وعليه لا يصح أي عقد حصل فيه إجبار<sup>2</sup>.

## شرح القاعدة:

أنّ المعبر في حل العقد وجوازه، ونفوذه ولزومه، هو الرضا من الطرفين، فالشارع جعل حل المعاملة مرتبطاً برضا المتعاقدين، ورغبتهما في إنشاء العقد، والالتزام بموجبه ومقتضاه<sup>3</sup>.

وقولهم رضا المتعاقدين أي رغبتهما في إنشاء العقد، وقولهم موجبهما أي نتيجة العقد وما أفضى إليه من آثار لكلا المتعاقدين<sup>4</sup>، فالنية والقصد والرضا مشروط بالعلم فما لم يعلمه لا يرضى به<sup>5</sup>، أي حتى يتحقق الرضا لا بد من أمرين هما العلم بالعقد وآثاره، والاختيار، لكلا الطرفين، وقد وردت هذه القاعدة بعبارات مختلفة منها:

- الأصل الذي تبنى عليه العقود المالية من المعاملات الجارية بين العباد اتباع التراضي<sup>6</sup>.
- الأصل في العقود هو التراضي<sup>7</sup>.
- لزوم العقد بتمام الرضا زواً وثبوتاً<sup>8</sup>.

## 3- العبرة بالعقود للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني<sup>9</sup>.

## دليل القاعدة<sup>10</sup>:

- قوله صلى الله عليه وسلم "إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى"<sup>11</sup>.

<sup>1</sup> ابن تيمية، القواعد النورانية، ص 280.

<sup>2</sup> الضويحي، القواعد الفقهية الحاكمة للعقود، ص 2347.

<sup>3</sup> عبد السلام الحسبي، القواعد والضوابط الفقهية للمعاملات المالية عند ابن تيمية، ج 2، ص 173.

<sup>4</sup> د. الضويحي، القواعد الفقهية الحاكمة للعقود، ص 2344.

<sup>5</sup> ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج 15، ص 128.

<sup>6</sup> شهاب الدين الزنجاني، تخریج الفروع على الأصول، المحقق: د. محمد أديب صالح، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، 1398، ص 143.

<sup>7</sup> ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج 29، ص 6.

<sup>8</sup> هذه القاعدة وجدتها في بحث القواعد الفقهية الحاكمة للعقود للدكتور الضويحي، وقد نسبها الى كتاب الهداية، وقد رجعت الى كل كتاب في الفقه بنفس المسمى ولم أجدها.....، الضويحي، القواعد الفقهية الحاكمة للعقود، ص 2345.

<sup>9</sup> وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ في كتاب موسوعة القواعد والضوابط الفقهية الحاكمة للمعاملات المالية للدكتور علي الندوي ص 518، وفي بحث الدكتور الضويحي القواعد الفقهية الحاكمة للعقود ص 2348، وقد وردت في كتب الفقهاء عبارات غير هذه سنذكرها فيما بعد.

<sup>10</sup> ذهب كثير من الكتاب في هذا الفن الى ذكر آيات ونصوص نبوية للاستدلال على هذه القاعدة، والحق ان ما فعلوه بعيد، لذلك اقتصر الاستدلال على هذه القواعد بالدلالة التي تدل عليها دلالة واضحة، وفعلت هذا الامر مع غيرها من القواعد لوجود نفس السبب.

## وجه الاستدلال :

بين الرسول صلى الله عليه وسلم في الجملة الأولى أن العمل لا يقع إلا بالنية، ولهذا لا يكون عمل إلا بنية، ثم بين في الجملة الثانية أن العامل ليس له من عمله إلا ما نواه وهذا يعمُّ العبادات والمعاملات والأيمان والندور وسائر العقود والأفعال.

## شرح القاعدة :

توحي هذه القاعدة أن المعول عليه في تمام العقود ونفاذها إنما هو المقاصد الحقيقية عند المتعاقدين سواء عبر عن هذه المقاصد بالألفاظ والعبارات المتعارف عليها في كل عقد إيجاباً وقبولاً، أو بألفاظ أخرى تقوم مقامها وتدل على مرادها، كانعقاد البيع بلفظ الهبة وانعقاد الكفالة بلفظ الحوالة<sup>2</sup>، أو بالفعل الموضح لمقصودهما كبيع التعاطي، وقد وردت هذه القاعدة بعبارات مختلفة منها :

- العبرة في العقود إلى المعاني لا للألفاظ<sup>3</sup>.
- العقود مبنية على مراعاة المقصود دون صور الأعاوض<sup>4</sup>.
- المرعي في العقود حقائقها ومعانيها لا صورها وألفاظها<sup>5</sup>.
- الأصل في العقود من المعاملات المالية : أنها تتعقد بكل ما دل على مقصودها من قول أو فعل<sup>6</sup>.
- العقد العرفي كالعقد اللفظي<sup>7</sup>.

## 4- ما جاز إيراد العقد عليه بانفراده صح استثناءه منه<sup>8</sup>.

## دليل القاعدة:

- قوله صلى الله عليه وسلم: " نهى عن الثنيا إلا أن تعلم "1.

1 البخاري ، صحيح البخاري ، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر ، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) ، الطبعة: الأولى، 1422هـ، بدء الوحي، ج1، ص6، رقم الحديث 1.

2 الضويحي ، القواعد الفقهية الحاكمة للعقود ، ص2349.

3 الكاساني ، علاء الدين ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، الناشر: دار الكتب العلمية ، الطبعة: الثانية، 1406هـ - 1986م، ج4، ص134.

4 سلطان العلماء ، العز بن عبد السلام ، قواعد الاحكام في مصالح الانام ، اجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد ، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة ، طبعة: جديدة مضبوطة منقحة، 1414 هـ - 1991 م ، ج2، ص130.

5 شمس الدين ابن قيم الجوزية ، زاد المعاد في هدي خير العباد ، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت ، الطبعة: السابعة والعشرون ، 1415هـ / 1994م ، ج5، ص182.

6 ابن تيمية ، الفتاوى الكبرى، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: 728هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية ، الطبعة: الأولى، 1408هـ - 1987م ، ج4، ص6.

7 ابن تيمية ، مجموع الفتاوى ، ج30، ص109.

8 وردت هذه القاعدة في كتاب البحر الرائق شرح كنز الدقائق ومنحة الخالق ، لابن نجيم المصري ، زين الدين وبالhashية: منحة الخالق لابن عابدين ، الناشر: دار الكتاب الإسلامي ، الطبعة: الثانية - (د.ت)، ج5، ص327، ووردت في كتاب ابن عابدين ، رد المحتار على الدر المختار ، الناشر: دار الفكر-بيروت، الطبعة: الثانية، 1412هـ - 1992م ، ج4، ص558.

## وجه الاستدلال:

الاستثناء في البيع نحو أن يبيع الرجل شيئاً ويستثنى بعضه، فإن كان الذي استثناه معلوماً نحو أن يستثنى واحدةً من الأشجار أو منزلاً من المنازل أو موضعاً معلوماً من الأرض صح بالاتفاق، وإن كان مجهولاً نحو أن يستثنى شيئاً غير معلوم لم يصح البيع.<sup>2</sup>

## شرح القاعدة :

تبنى القاعدة إلى أن الفرع<sup>3</sup> الذي يصح إيراد العقد عليه منفرداً يجوز استثناءه من الأصل إذا بيع الأصل، فمثلاً إذا باع رجل بستاناً واستثنى من البستان شجرةً جاز البيع، وعلى ذلك لا يجوز استثناء الحمل من بيع الدابة، لأنه لا يجوز إفراد الحمل بالبيع فكذلك لا يجوز استثناءه<sup>4</sup>.

5- العقود مبناها على العدل بين الجانبين<sup>5</sup>.

## دليل القاعدة :

- قوله تعالى ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾<sup>6</sup>.
- قوله صلى الله عليه وسلم " كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه"<sup>7</sup>.

## وجه الاستدلال :

نهى الله عز وجل في الآية الكريمة عن أكل الأموال بالباطل، وفي هذا دليل واضح على أن العقود في الإسلام حتى تكون مشروعة يجب أن تبنى على العدل بين الجانبين، كما أن الرسول صلى الله عليه وسلم نهى المسلمين عن أمور في الحديث منها عدم ظلم المسلم أخاه المسلم بأخذ ماله بغير حق، ويدخل الذمي بهذا النهي لأن أكل ماله بالباطل أذى له، والرسول صلى الله عليه وسلم نهانا عن ذلك.

## شرح القاعدة :

تجبر القاعدة أن العقود يجب أن تكون مبنية على العدل بين الجانبين، فإذا تضمن العقد ظلماً لأحد جانبي العقد لحساب الجانب الآخر، صار العقد باطلاً ولا يصح، وقد وردت هذه القاعدة بعبارة مختلفة: الأصل في العقود جميعها العدل.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> النسائي ، سنن النسائي ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة ، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة: الثانية، 1406 - 1986، حكم عليه الألباني بالصحة، كتاب البيوع، باب النهي عن بيع الثنيا حتى تعلم، ج7، ص37، رقم الحديث 3880.

<sup>2</sup> الشوكاني ، نيل الاوطار ، تحقيق: عصام الدين الصباطي ، الناشر: دار الحديث، مصر ، الطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1993 م ، ج5، ص180.

<sup>3</sup> المقصود بالفرع هنا المرتبط باصله ، مثل شجرة في بستان.

<sup>4</sup> الندوي ، علي ، موسوعة القواعد والضوابط الفقهية الحاكمة للمعاملات المالية ، ص339.

<sup>5</sup> وردت هذه القاعدة في كتاب ابن القيم ، الفروسية ، المحقق: مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان

الناشر: دار الأندلس - السعودية - حائل ، الطبعة: الأولى، 1414 - 1993، ص278.

<sup>6</sup> (البقرة : 188)

<sup>7</sup> مسلم ، صحيح مسلم ، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره ودمه وعرضه وماله، ج4، ص1986، رقم الحديث 2564.

## 6- عقود الالتزام لا تؤثر فيها الجهالة.<sup>2</sup>

دليل القاعدة :

■ قوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ حَمْلٌ بَعِيرٌ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾<sup>3</sup>.  
وجه الاستدلال :

وجه الاستدلال هو أن حمل بعير يختلف من بعير إلى آخر، وتختلف قدرة البعير على الحمل من بعير إلى آخر.<sup>4</sup>

شرح القاعدة:

المقصود بالالتزام هنا، عندما يكون من طرف واحد بالعقد، أي لو قال رجل من يدلي أين مكان ولدي وله كذا... صح، فهذه الأمور يجوز فيها من الجهالة ما لا يجوز في غيرها للضرورة<sup>5</sup>، وليس المقصود إذا كان الالتزام من جهتين كما هو الحال في عقود المعاوضات، فعقود المعاوضات تحكمها قاعدة أخرى من جهة الجهالة هي " الجهالة إنما توجب الفساد، إذا كانت مفضية إلى النزاع المشكل " وغيرها من القواعد.

■ ولو صغنا القاعدة بهذا اللفظ:

" عقود الالتزام- من طرف واحد- لا تؤثر فيها الجهالة " لكان أدق وأضبط.

### 3.2 المطلب الثاني: القواعد الفقهية الحاكمة للعقد الفاسد

#### 1- الغرر الكثير يفسد العقود دون يسيره.<sup>6</sup>

دليل القاعدة:

■ حديث ابن عمر- رضي الله عنهما- قال: نهي رسول الله- صلى الله عليه وسلم- عن بيع الغرر<sup>7</sup>.  
وجه الاستدلال :

الغرر هو ما يكون مستور العاقبة<sup>8</sup>، فالعقود التي يكون فيها الغرر كثير يؤدي هذا الغرر إلى إفسادها، وتصبح غير مشروعة.

<sup>1</sup> ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج20، ص510.

<sup>2</sup> وردت هذه القاعدة في كتاب، اعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم، ج3، ص298.

<sup>3</sup> (يوسف: 72)

<sup>4</sup> النفاعي، عبدالله عبيد، القواعد والضوابط الفقهية عند الامام ابن القيم في المعاملات المالية، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه، جامعة ام القرى، منشورة على الرابط <http://libback.uqu.edu.sa/hipres/futxt/8753>، ص586.

<sup>5</sup> القرطبي، شمس الدين، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة: الثانية، 1384هـ - 1964م، ج9، ص232.

<sup>6</sup> وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ في كتاب المنتقى شرح الموطأ، لأبي الوليد سليمان الباجي الأندلسي

الناشر: مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر، الطبعة: الأولى، 1332 هـ، ج4، ص204.

<sup>7</sup> الامام احمد بن حنبل، مسند الامام احمد بن حنبل، المحقق: أحمد محمد شاکر، الناشر: دار الحديث - القاهرة، الطبعة: الأولى، 1416 هـ - 1995 م، حكم عليه المحقق بان اسناده صحيح، ج6، ص13، رقم الحديث 6437.

<sup>8</sup> السرخسي، المبسوط، لناشر: دار المعرفة - بيروت، تاريخ النشر: 1414هـ - 1993م، ج12، ص194.

## شرح القاعدة :

يقصد بالغرر تقديم معلومات وبيانات غير سليمة واستخدام وسائل وأساليب خادعة لتحفيز المتعامل على الإقدام على عمل معين مما يترتب عليه ضرر معين، و يعتبر الغرر جسيما (كثيرا) إذا كان الضرر جسيما، و يعتبر الغرر يسيرا إذا كان الضرر يسيرا، وتأسيسا على ذلك تفسد العقود التي بها غرر كثير، ولا تفسد إذا كان بها غرر يسير، ويرجع إلى أهل العلم والاختصاص في تقدير الجسيم واليسير<sup>1</sup>، وقد وردت هذه القاعدة بعبارة مختلفة :

■ التراضي بما فيه غرر أو خطر أو قمار لا يحل ولا يجوز<sup>2</sup>.

## 2- الجهالة إنما توجب الفساد، إذا كانت مفضيةً إلى النزاع المشكل<sup>3</sup>.

## دليل القاعدة :

■ قال الليث، عن أبي الزناد، كان عروة بن الزبير، يحدث عن سهل بن أبي حثمة الأنصاري، من بني حارثة: أنه حدثه عن زيد بن ثابت رضي الله عنه، قال: كان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، يتبايعون الثمار، فإذا جد الناس وحضر تقاضيتهم، قال المبتاع: إنه أصاب الثمر الدمان، أصابه مرض، أصابه قشام، عاهات يحتاجون بها، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما كثرت عنده الخصومة في ذلك: «فإما لا، فلا تتبايعوا حتى يبدو صلاح الثمر» كالمشورة يشير بها لكثرة خصومتهم<sup>4</sup>.

**وجه الاستدلال :** الاستدلال واضح في هذا النص النبوي، حيث نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن البيع في حالة جهالة حال المبيع، وهي هنا الثمار، لأن هذه الجهالة تؤدي حدوث نزاع بين أطراف العقد، وهذا النزاع يفسد العقد ويمنع من حدوث آثار العقد المطلوبة وهي تبادل المنافع.

## شرح القاعدة :

يقصد بالجهالة عدم الوضوح التام في صياغة مواد العقود، أو تجاهل بعض الأمور الواجب الاتفاق عليها، مما يؤدي إلى التأويل و اختلاف وجهات النظر حول تفسير ما غمض وبيان ما تم تجاهله أو نسيانه، و هذا يؤدي إلى النزاع و الخصومة<sup>5</sup>، والقاعدة مقيدة بضابط الإفضاء إلى النزاع المشكل بين أفراد العقد، أي إذا كانت الجهالة لا تفضي

<sup>1</sup> شحاتة ، حسين حسن ، القواعد الفقهية والضوابط الشرعية للمعاملات المالية المعاصرة ، بحث محكم منشور على الرابط [www.darelmashora.com/download.ashx?docid](http://www.darelmashora.com/download.ashx?docid) ، ص5.

<sup>2</sup> أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي ، المقدمات الممهدة ، تحقيق: الدكتور محمد حجي ، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان ، الطبعة: الأولى، 1408 هـ - 1988 م ، ج2، ص72.

<sup>3</sup> ورد معنى القاعدة في متن كتاب درر الحكام شرح غرر الأحكام ، لمحمد بن فرامر بن علي الشهر بملا - أو منلا أو المولى - خسرو ، الناشر: دار إحياء الكتب العربية ، ج2، ص157 ، وصاغها بهذا اللفظ الدكتور علي الندوي في كتابه موسوعة القواعد والضوابط الفقهية الحاكمة للمعاملات المالية في الفقه الاسلامي ، ص250.

<sup>4</sup> البخاري، صحيح البخاري ، كتاب البيوع، باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها، ج3، ص73، رقم الحديث 2193.

<sup>5</sup> شحاتة ، حسين حسن ، القواعد الفقهية والضوابط الشرعية للمعاملات المالية المعاصرة ، بحث محكم منشور على الرابط [www.darelmashora.com/download.ashx?docid](http://www.darelmashora.com/download.ashx?docid) ، ص6.

إلى النزاع بين أطراف العقد - ولا تؤدي أيضا إلى ظلم أحدهم للآخر - تكون المحصلة أنها لا تؤدي إلى الفساد<sup>1</sup>، وقد وردت هذه القاعدة بعبارات مختلفة :

- كل شيء مجهول في بيعه فإنه يفسد البيع فيه<sup>2</sup>.
- كل جهالة يمكن الاحتراز منها لم يعف عنها<sup>3</sup>.
- لا تجوز البياعات والمعاوضات في المجهولات<sup>4</sup>

**3- العقد إذا دخله فساد قوي مجمع عليه أوجب فساد شاع في الكل<sup>5</sup>، أو ضم الفاسد إلى غيره يقتضي فساد الكل<sup>6</sup>.**

#### شرح القاعدة :

يتضمن العقد الصحيح أركاناً وشروطاً، وقد يطرأ فساد على أحد أركانه أو شروطه، فإن كان قوياً متفقاً عليه فإنه يوجب فساد العقد، فإن الفساد يشيع في الكل<sup>7</sup>.

وبعبارة أخرى، العقد المشتمل على أشياء إذا دخله فساد في أحد أجزائه فإنه يوجب فساد العقد كله بشرط أن يكون الفساد مجمعا عليه - أي متفق عليه - وأما إذا كان الفساد مختلفاً فيه فلا يفسد الكل إنما يفسد ما دخله الفساد فقط<sup>8</sup>، ولم يذكر الفقهاء أدلة على هذه القاعدة باعتبار أنها من المسلمات ومن المعروف بالفقه بالضرورة.

<sup>1</sup> انظر : الندوي علي، موسوعة القواعد والضوابط الفقهية الحاكمة للمعاملات المالية في الفقه الاسلامي، ص252.

<sup>2</sup> الشيباني، محمد بن الحسن، الأصل المعروف بالمبسوط، المحقق: أبو الوفا الأنغاني

الناشر: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية - كراتشي، ج5، ص100.

<sup>3</sup> الماوردي، أبو الحسن، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، المحقق: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1999 م، ج5، ص273.

<sup>4</sup> القرطبي، أبو عمر النمري، الاستذكار، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1421 - 2000، ج7، ص280.

<sup>5</sup> وردت هذه اللفظة في كتاب تأسيس النظر لآبو زيد الدبوسي الخنفي، تحقيق وتصحيح: مصطفى محمد القباني الدمشقي، الناشر: دار ابن زيدون... بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية... القاهرة، ص26.

<sup>6</sup> وردت هذه اللفظة في حاشية الإمام عبد الحميد الشرواني على كتاب تحفة المحتاج في شرح المنهاج لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد، ج4، ص362.

<sup>7</sup> الزحيلي، محمد مصطفى، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، الناشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة: الأولى، 1427 هـ - 2006 م، ج2، ص1078.

<sup>8</sup> الغزي، أبو الحارث، موسوعة القواعد الفقهية، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2003 م، ج1/2، ص6.

### 3.3 المطلب الثالث : القواعد الفقهية الحاكمة للعقد الباطل

#### 1- العقد الباطل لا يقبل الاجازة.<sup>1</sup>

##### شرح القاعدة :

الإجازة: هي تسويغ الفعل والرضا به<sup>2</sup>، فمفاد القاعدة يكون أن العقد الباطل - الذي لم يستوف شروط صحته - لا تعمل فيه الإجازة؛ لأنه معدوم، وإنما تعمل الإجازة في العقد المنعقد الموقوف إتمامه على رضا صاحب الحق فيه<sup>3</sup>، وقد وردت هذه القاعدة بعبارات مختلفة منها :

- البيع الباطل لا تلحقه الإجازة.<sup>4</sup>
- البيع الباطل ما لا يصح أصلاً يعني أنه لا يكون مشروعاً أصلاً.<sup>5</sup>
- ولم يذكر الفقهاء أدلة على هذه القاعدة باعتبار أنّها من المسلمات ومن المعروف بالفقه بالضرورة.
- 2- كل عقد يكون متردد - على سبيل الحظ<sup>6</sup> - بين الغنم والغرم فهو باطل<sup>7</sup>.

##### أدلة القاعدة :

- أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «نهى عن بيع الغرر»<sup>8</sup>.
- أن النبي صلى الله عليه وسلم "نهى عن حبل الحبله"<sup>9</sup>.
- وعن سعيد بن المسيب، أنه كان يقول: لا ربا في الحيوان، وإنما نهي عن الحيوان عن ثلاثة: عن المضامين والملاقيح، وحبل الحبله<sup>10</sup>.

<sup>1</sup> وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ في كتاب موسوعة القواعد والضوابط الفقهية الحاكمة للمعاملات المالية ، للدكتور علي الندوي ، ص324.

<sup>2</sup> الغزي ، ابو الحارث ، موسوعة القواعد الفقهية ، ج1/1، ص179.

<sup>3</sup> الغزي ، ابو الحارث ، موسوعة القواعد الفقهية ، ج2، ص13.

<sup>4</sup> الحنفي ، شهاب الدين ، غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1405هـ - 1985م، ج2، ص274.

<sup>5</sup> المادة 110، مجلة الاحكام العلمية ، تاليف مجموعة من علماء الاحناف، ص30.

<sup>6</sup> هذه زيادة من عندي لان ذاك القاعدة عبدالله عبيد عامر النفاعي في كتابه القواعد والضوابط الفقهية عند ابن القيم الحاكمة للمعاملات المالية كان يقصد اذا كان الغرم والغنم على سبيل الحظ ، لانه لم يذكر هذا في صياغة القاعدة فزدهما حتى يكون تناسق بين القاعدة وشرحها ، وحتى لا تفهم على خلاف ما هو مقصود.

<sup>7</sup> وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ في كتاب القواعد والضوابط الفقهية عند ابن القيم الحاكمة للمعاملات المالية لعبدالله عبيد عامر النفاعي ، ص570 ، وقد صاغها من فهمه من قول ابن القيم في كتاب زاد المعاد في باب ذكر حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيبيع الحصاة والغرر والملازمة والمناذرة ، ج5، ص724.

<sup>8</sup> مالك بن انس، الموطأ، المحقق: بشار عواد معروف - محمود خليل، الناشر: مؤسسة الرسالة، كتاب البيوع، باب بيع الثمار قبل أن يبدؤ صلاحها، ج2، ص316، رقم الحديث 2501.

<sup>9</sup> مالك بن انس، الموطأ، كتاب البيوع، باب مالا يجوز من بيع الحيوان، ج2، ص359، رقم الحديث 2609.

<sup>10</sup> مالك بن انس، الموطأ، كتاب البيوع، باب مالا يجوز من بيع الحيوان، ج2، ص360، رقم الحديث 2610.

## وجه الاستدلال :

نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الغرر وهو ما كان مستور العاقبة، ونهي عن حيلة الحيلة وكان يبيعا يتتبعه الجاهلية، يبيع أحدهم الجزور إلى أن تنتج الناقاة، ثم تنتج التي في بطنها، ونهي عن المضامين وهي ما في بطون إناث الإبل، ونهي عن الملاقيح وهو ما في ظهور الجمال<sup>1</sup>، كل هذا النهي حتى لا يكون البيع مقامرة مترددا بين الربح والخسارة على سبيل الحظ.

## شرح القاعدة :

القاعدة واضحة الدلالة على أن العقود يجب أن لا تكون مقامرة، الربح والخسارة فيها مبني على الحظ، بل يجب أن يكون الربح والخسارة في العقود مبنيا على أمور يختارها البائع والمشتري تؤدي بمما إلى الربح أو الخسارة، كاختيار المكان المناسب للبائع لعرض السلع مثلا، أو اختيار السعر المناسب للمبيع للمشتري مثلا.

## 4. المبحث الثالث: الصور الاقتصادية المعاصرة المتعلقة بالقواعد الفقهية للعقد الصحيح والفساد والباطل

### 4.1 القواعد الفقهية الحاكمة للعقد الصحيح

■ القاعدة الأولى : الأصل في المعاملات الصحة وفي العقود اللزوم.

من الصور المعاصرة لهذه القاعدة :

- عقود المشاركة المنتهية بالتملك<sup>2</sup>.

وهي اشتراك طرفي العقد في مشروع ما لا بقصد الاستمرار، وإنما على أساس خروج أحدهما من المشاركة، وحلول الطرف الآخر محلها في ملكيته التي يبيعها إليه مجتمعة بقسطها من الثمن والربح، حسب سعر السوق وقت البيع، وهكذا حتى تؤول ملكية المشروع بأكمله إلى المشتري<sup>3</sup>.

- الإجارة المنتهية بالتملك<sup>4</sup>.

هي إجارة يقترن بها الوعد بتملك العين المؤجرة إلى المستأجر في نهاية مدة الإجارة أو في أثنائها<sup>5</sup>.

■ القاعدة الثانية : الأصل في العقود رضا المتعاقدين، وموجبها هو ما أوجبهما على أنفسهما بالتعاقد.

الصور المعاصرة لهذه القاعدة هي كل المعاملات المالية الشرعية الموجودة في العصر الحديث، إذا تمت برضا المتعاقدين، منها مثلا : عقد الإجارة المنتهية بالتملك، عقود المشاركة المنتهية بالتملك، عقد الاصناع... وغيرها.

■ القاعدة الثالثة : العبرة بالعقود للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني.

<sup>1</sup> مالك بن انس ، الموطأ ، برواية محمد بن الحسن الشيباني، مالك بن انس ، الموطأ برواية محمد بن الحسن الشيباني ، تعليق وتحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، الناشر: المكتبة العلمية، الطبعة: الثانية ، ص275.

<sup>2</sup> الندوي علي، موسوعة القواعد والضوابط الفقهية الحاكمة للمعاملات المالية ، ص234.

<sup>3</sup> البعلي ، عبد الحميد ، ضوابط العقود في الفقه الاسلامي ، الناشر: مؤسسة الشرق للعلاقات العامة والنشر ، الدوحة ، ص18.

<sup>4</sup> اسماعيل خالدي ، الضوابط والقواعد الشرعية للمعاملات المالية الاسلامية ، ص19.

<sup>5</sup> المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الاسلامية ، المؤلف : هيئة الماسبة والمراجعة للمؤسسات المالية في الاسلام ، سنة النشر 2014م/1435هجري، ص158.



من الصور المعاصرة لهذه القاعدة :

■ إيداع المال في البنوك باسم الودائع تحت الطلب حكمه حكم القرض، و مجرد اسم الإيداع أو الوديعة لا ينطبق عليه مسماه الحقيقي، إذ لو كان هذا المال وديعة لما جاز للبنوك استثمار الودائع ولا استغلالها، لأن الوديعة يجب حفظ عينها ولا يسوغ التصرف بها، وبذلك يكتسب الإيداع حكم القرض، وهذا يتفق مع قاعدة " العبرة بالعقود للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني"<sup>1</sup>.

■ القاعدة الرابعة : ما جاز إيراد العقد عليه بانفراده صح استثنائه منه.

لم يجد الباحث صوراً معاصرة لهذه القاعدة.

■ القاعدة الخامسة : العقود مبناه على العدل بين الجانبين.

هذه القاعدة تنطبق على جميع المعاملات الإسلامية المعاصرة في وقتنا الحالي، لأنّها من شروط صحة العقد، مثلاً :

■ عقد المراجعة للآمر بالشراء وهو بيع المؤسسة إلى عميلها ( الأمر بالشراء ) سلعة بزيادة محدودة على ثمنها أو تكلفتها بعد تحديد تلك الزيادة ( ربح المراجعة ) في الوعد<sup>2</sup>.

■ القاعدة السادسة : عقود الالتزام - من جانب واحد - لا تؤثر فيها الجهالة.

صور هذه القاعدة في زماننا الحاضر تكاد تكون محصورة بما يعرف في الفقه الجمالة<sup>3</sup>، فمثلاً عند ضياع طفل ما يضع ولي أمر هذا الطفل مكافئة لمن يجده أو يعطي معلومات عنه .

## 4.2 القواعد الفقهية الحاكمة للعقد الفاسد.

■ القاعدة الأولى : الغرر الكثير يفسد العقود دون يسيره.

من الصور المعاصرة لهذه القاعدة :

- أوراق اليانصيب، وهو أن يدفع مبلغاً صغيراً ابتغاء كسب النصيب الذي هو المبلغ الكبير، فهي غير جائزة لأنّها قمار، وتشتمل على الغرر الفاحش، وأكل المال بالباطل<sup>4</sup>.

- المضاربة على فروق الأسعار في البورصة، فهي ضرب من القمار والرهان أيضاً، فهي ليست من البيع في شيء وإنما أكل المال بالباطل، ولأنّه بيع ما لا يملك، فالبيع والشراء يتكرر على السلعة الواحدة دون قبض حقيقي، فهي غير جائزة شرعاً لأنّها تشتمل على بيع الشخص ما لا يملك اعتماداً على أنّه سيشتريه فيما بعد ويسلمه في الموعد، وهذا منهي عنه شرعاً وهو من أنواع الغرر<sup>5</sup>

■ القاعدة الثانية : الجهالة إنّما توجب الفساد، إذا كانت مفضية إلى النزاع المشكل .

<sup>1</sup> الندوي علي، موسوعة القواعد والضوابط الفقهية الحاكمة للمعاملات المالية، ص530-531.

<sup>2</sup> اسماعيل خالدي، الضوابط والقواعد الشرعية للمعاملات المالية الإسلامية، ص17..

<sup>3</sup> الجمالة : هي ما جعله له على عمله، المرسي، أبو الحسن، المحكم والمحيط الأعظم المحقق: عبد الحميد هندراوي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2000 م، ج1، ص328.

<sup>4</sup> اسماعيل خالدي، الضوابط والقواعد الشرعية للمعاملات المالية الإسلامية، ص21.

<sup>5</sup> اسماعيل خالدي، الضوابط والقواعد الشرعية للمعاملات المالية الإسلامية، ص21.

لم يجد الباحث صورا معاصرةً لهذه القاعدة.

- القاعدة الثالثة : العقد إذا دخله فساد قوي مجمع عليه أوجب فساده شاع في الكل أو ضم الفساد إلى غيره يقتضي فساد الكل.

لم يجد الباحث صورا معاصرةً لهذه القاعدة.

### 4.3 القواعد الفقهية الحاكمة للعقد الباطل.

- القاعدة الأولى : العقد الباطل لا يقبل الإجازة .

لم يجد الباحث صورا معاصرةً لهذه القاعدة.

- القاعدة الثانية : كل عقد يكون متردداً - على سبيل الحظ - بين الغنم والغرم فهو باطل. من الصور المعاصرة لهذه القاعدة :

- أوراق اليانصيب، وهو أن يدفع مبلغاً صغيراً ابتغاء كسب النصيب الذي هو المبلغ الكبير، فهي غير جائزة لأنها قمار، وتشتمل على الغرر الفاحش، وأكل المال بالباطل<sup>1</sup>.

- مسابقات التلفاز التي تعتمد على الحظ فقط في الربح والخسارة، مثل مسابقة " الحلم " على قناة mbc.

## 5. الخاتمة والنتائج:

تعتبر القواعد الفقهية من المواضيع المهمة في الفقه الإسلامي لما لهذه القواعد من مهمة عظيمة النفع في إبراز الأحكام الشرعية بسهولة وبعبارة لها رونق، وخاصة إذا كانت هذه القواعد تضبط الجانب المالي في الحياة وخاصة جانب العقود من حيث الصحة والفساد والبطلان، لأن هذا الجانب - العقود - يتعامل به كل الناس بلا استثناء، والصواب أن يكون هذا التعامل على وفق ما يحب الله ويرضى، وقد حاولت جهدي في هذا البحث لكي ألقى بعض الضوء على القواعد الفقهية التي تحكم على العقود " بالصحة والفساد والبطلان " وذكر تطبيقات معاصرة لكل قاعدة إن وجد، وكانت النتيجة أن البحث وجد عبارات مختلفة في الصياغة لكثير من القواعد في مختلف كتب الفقه، وأن البحث وجد تطبيقات معاصرة لكثير من القواعد المذكورة فيه، وأنه لم يجد تطبيق معاصر لبعض القواعد وهي قلة مثل قاعدة ما جاز إيراد العقد عليه بانفراده صح استثناءه منه، ونتج عن البحث أيضاً اقتراح صياغة جديدة أو زيادة كلمات لبعض القواعد المذكورة لتوضيحها ولتبيينها.

<sup>1</sup> اسماعيل خالدي ، الضوابط والقواعد الشرعية للمعاملات المالية الإسلامية ، ص21.

6. المراجع :

■ القرآن الكريم

■ الكتب:

- ابن القيم، إعلام الموقعين، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- ابن القيم، الفروسية، المحقق: مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان، الناشر: دار الأندلس - السعودية - حائل، الطبعة: الأولى، 1414 - 1993، ص278.
- ابن تيمية، القواعد النورانية، حققه وخرج أحاديثه: د أحمد بن محمد الخليل، الناشر: دار ابن الجوزي، بلد النشر: المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1422هـ.
- ابن تيمية، جموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: 1416هـ/1995م.
- ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، الناشر: دار الفكر-بيروت، الطبعة: الثانية، 1412هـ - 1992م.
- ابن ماجة، سنن ابن ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.
- أبو الحارث الغزي، موسوعة القواعد الفقهية، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2003 م.
- أبو الحسن الماوردي، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، المحقق: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1999م.
- أبو الحسن المرسي، المحكم والمحيط الأعظم، المحقق: عبد الحميد هندراوي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2000م.
- أبي الوليد سليمان الباجي الأندلسي، المنتقى شرح الموطأ، الناشر: مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر، الطبعة: الأولى، 1332 هـ .
- أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، المقدمات الممهديات، تحقيق: الدكتور محمد حجي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1408 هـ - 1988 م.
- ابو زيد الدبوسي الحنفي، تأسيس النظر، تحقيق وتصحيح: مصطفى محمد القباني الدمشقي، الناشر: دار ابن زيدون، بيروت.
- أبو عمر النمري القرطبي، الاستذكار، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1421 - 2000.

- أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث - القاهرة، الطبعة: الأولى، 1416 هـ - 1995 م.
- أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، وفيها حاشية الإمام عبد الحميد الشرواني على كتاب، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بمصر.
- البخاري، صحيح البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، 1422 هـ .
- تاج الدين السبكي، الأشباه والنظائر، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى 1411 هـ - 1991 م.
- التفتازاني، شرح التلويح على التوضيح، سعد الدين، الناشر: مكتبة صبيح بمصر.
- تقي الدين ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1408 هـ - 1987 م.
- حافظ ثناء الله الزاهدي، تلخيص الأصول، الناشر: مركز المخطوطات والتراث والوثائق - الكويت، الطبعة الأولى 1414 هـ - 1994 م.
- علي أحمد الندوي، موسوعة القواعد والضوابط الفقهية الحاكمة للمعاملات المالية في الفقه الإسلامي، نشر سنة 1999، توزيع دار عالم المعرفة، طبعة 1999 م/ 1419 هـ، منشور على الرابط <https://www.feqhbook.com/?book>
- الزركشي، المنشور، الناشر: وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة: الثانية، 1405 هـ - 1985 م.
- زين الدين ابن نجيم المصري، البحر الرائق شرح كنز الدقائق ومنحة الخالق، وبالْحاشية: منحة الخالق لابن عابدين، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، الطبعة: الثانية - بدون تاريخ.
- السرخسي، المبسوط، الناشر: دار المعرفة - بيروت، تاريخ النشر: 1414 هـ - 1993 م، ج12، ص194.
- شمس الدين ابن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة: السابعة والعشرون، 1415 هـ / 1994 م.
- شمس الدين القرطبي، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة: الثانية، 1384 هـ - 1964 م.
- شهاب الدين الحنفي، غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1405 هـ - 1985 م.
- شهاب الدين الزَّجَّاني، تخرُّج الفروع على الأصول، المحقق: د. محمد أديب صالح، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، 1398.
- الشوكاني، نيل الأوطار، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، الناشر: دار الحديث، مصر، الطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1993 م.
- عبد الحميد البعلي، ضوابط العقود في الفقه الإسلامي، الناشر: مؤسسة الشرق للعلاقات العامة والنشر، الدوحة.

- عبد الكريم زيدان، الوجيز في أصول الفقه، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، بيروت.
- العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة، طبعة: جديدة مضبوطة منقحة، 1414 هـ - 1991م.
- علاء الدين الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، 1406هـ - 1986م.
- علي الجرجاني، كتاب التعريفات، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى 1403هـ - 1983م.
- القرافي، الفروق، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: بدون طبعة، وبدون تاريخ.
- لجنة مكونة من عدة علماء وفقهاء في الخلافة العثمانية، مجلة الأحكام العدلية، المحقق: نجيب هوايني، الناشر: نور محمد، كارخانه تجارت كتب، آرام باغ، كراتشي.
- مالك بن أنس، الموطأ برواية محمد بن الحسن الشيباني، تعليق وتحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، الناشر: المكتبة العلمية، الطبعة: الثانية.
- مالك بن انس، الموطأ، المحقق: بشار عواد معروف - محمود خليل، الناشر: مؤسسة الرسالة.
- مجموعة من الباحثين، الموسوعة الفقهية الكويتية، صادر عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت، عدد الأجزاء: 45 جزءاً، الطبعة: (من 1404 - 1427 هـ)، الأجزاء 1 - 23: الطبعة الثانية، دار السلاسل - الكويت، الأجزاء 24 - 38: الطبعة الأولى، مطابع دار الصفوة - مصر، الأجزاء 39 - 45: الطبعة الثانية، طبع الوزارة.
- مجموعة من العلماء (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية في الإسلام)، المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، سنة النشر 2014م/1435هـجري.
- محمد بن الحسن الشيباني، الأصل المعروف بالمبسوط، المحقق: أبو الوفا الأفغاني، الناشر: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية - كراتشي.
- محمد بن فرامر بن علي الشهير بملا - أو منلا أو المولى - خسرو، درر الحكام شرح غرر الأحكام، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.
- محمد سليمان الأشقر، الواضح في أصول الفقه، النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة السابعة.
- محمد مصطفى الزحيلي، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، الناشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة: الأولى، 1427 هـ - 2006 م.
- مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، دار الفكر، دمشق.
- منصور بن يونس البهوتي، كشاف القناع عن متن الإقناع، الناشر: دار الكتب العلمية.
- النسائي، سنن النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة: الثانية، 1406 - 1986.

- نشوان بن سعيد الحميري اليمني، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، المحقق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإيراني - د يوسف محمد عبد الله، الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 1999 م.

■ الأطروحات:

- عبد السلام الحصين، القواعد والضوابط الفقهية للمعاملات المالية عند ابن تيمية، نشر سنة 2002، رسالة لنيل درجة الماجستير في أصول الفقه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، منشورة على الرابط <https://www.tahmil-kutubpdf.net/islamic/book>

- عبدالله عبيد عامر النفاعي، القواعد والضوابط الفقهية عند ابن القيم الحاكمة للمعاملات المالية، نشر سنة 2007، رسالة لنيل درجة الدكتوراة في الفقه، جامعة أم القرى، منشورة على الرابط <http://libback.uqu.edu.sa/hipres/futxt/8753>

- فواز محمد علي فارح القحطاني، القواعد والضوابط الفقهية المؤثرة في المعاملات المالية المصرفية الإسلامية، رسالة لنيل درجة الماجستير العالمية، منشورة على الرابط <https://up.top4top.net/downloadf-442kca2m1-pdf.html>

■ الابحاث المحكمة:

- ضويحي بن عبدالله بن محمد الضويحي القواعد الفقهية الحاكمة للعقود ومدى تناولها للعقود الإلكترونية من حيث الانعقاد والإثبات، بحث محكم في مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، منشور على الرابط <http://www.imtithal.com/uploaded/media/research/6661>

- حسين حسين شحاتة، القواعد الفقهية والضوابط الشرعية للمعاملات المالية المعاصرة، د. حسين حسين شحاتة، بحث محكم منشور على الرابط [www.darelmashora.com/download.ashx?docid](http://www.darelmashora.com/download.ashx?docid)

- إسماعيل خالد الضوابط والقواعد الشرعية للمعاملات المالية الإسلامية، نشر سنة 2011، بحث محكم منشور على الرابط <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/03>